

من الاتفاقيات إلى حيلة النسل: الاستثمار الإماراتي وبذله القتل السوري الجديد

تاريخ النشر

6 أكتوبر 2026

الكاتب

د. عبد الباق أبو نيت

عضو شبكة سوريا موسى الإخبارية



تحتل العلاقات السورية-الإماراتية مرحلة جديدة تتجاوز الإطار السياسي والدبلوماسي التقليدي، لتفتح الباب أمام مسار قتلي وتفتي يمكن أن يكون له أثرهم في مستقبل سوريا. فخلال الشهر الماضي كتفت العلاقات بين المسؤولين السوريين والإماراتيين، وتحدثت الزيارات والاتصالات، ومن أبرز محطات هذا المسار، وقف ما أعلن رسمياً، مشاركة الرئيس لأحد الشجع في قمة العلم العربي في دبي في أيلول/سبتمبر 2026 حيث تحدثت أمام نخبة من المسؤولين والعلماء والخبراء عن مستقبل سوريا، وإمكاناتها الاقتصادية، وفرض الاستثمار فيها. كما التقى الرئيس الشجع خلال الزيارة عدداً من كبار المسؤولين الإماراتيين، وبحث الجانبان تعزيز التعاون القتلي

والتفتي.

والأهم أن هذا المسار لم يقف في مستوى الخطاب السياسي، بل بدأ يظهر في مشاريع استثمارية فعلية. ففي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2026 وقّع بحضور الرئيس الشجع اتفاق إطاري بين وزارتي الأشغال العامة والإسكان والسليحة وشركة «إيجل هيلز» الإماراتية لتوفير تجمعات عمرانية وسياحية في هفف واللاقية، من خلال مشروعي «تلل هفف العقاري» و«اللاقية السليحي».

هنا تبدأ المسألة الأكثر أهمية: كيف ننقل من الإعلان عن الاستثمار إلى أثر قتلي وإجعلي

الإمارات كمثل استثماري يتجاوز القبول المباشر

يمكن قرعة الحضور الإماراتي في سوريا ضمن سيقف أوسع من مجرد ضخ الأموال. فالإمارات ركعت خبرت ملحوظة في تطوير المدن والعقارات والسليمة والمواصف والخصمات اللوجستية والمنطق الاقتصادية، وهي قطعت تحدياً إليها سوريا بشدة في مرحلة إعادة الإعمار والتعافي. ومن المثلثة القائمة بأفضل اتفاقية استثمار وتشغيل وتوسعة ميناء طرطوس مع شركة مواصف دبي العامة بقيمة استثمارية معلنة تبلغ 800 مليون دولار، قطعة إف ما أعلن عن وصول معدت حديثة إف المرفأ ضمن خطة التطوير والتحديث.

وهذا النوع من المشاريع مهم لأنه لا يضيف مشقة جديدة فقط، بل يمكن أن يعيد وصل سوريا بشبكة التجارة الإقليمية والحولية. وقد أشار الرئيس الأسد، في كلمته خلال قمة العالم العربي، إف أهمية موقع سوريا الجغرافي والعمرك التجارية، وإف الربط بين ميناء طرطوس وميناء جبل علي، مع وجود منقشك حول مزيد من الاستثمارات الإماراتية في سوريا.

كما أن التوجه الإماراتي-السوي لا يقتصر عى العقارات والمواصف؛ فقد نهش الجانبان في ب/أفضل المصفي ففى التعاون في القطاع الجديد والسليمة والذيلة والبنية التحتية وقطعت اقتصادية أخرى.

كن الاستثمار ليس غاية بحد ذاته

سوريا اليوم لا تحدياً إف مشاريع جيلة فقط، ولا إف أبراج ومصعكت سيلحية بعزل عن القطاع الحقيقي. هي تحدياً إف استثمار منتج.

الاستثمار المنتج هو الذي يبني مصفاً، ويخف وظيفة، ويزيد الإنتاج، ويطور التصدير، ويوفر الطاقة، ويحسن النقل، ويخفف كلفة السكن، ويؤسس لسلسلة من المصنك الصغيرة والمتوسطة حول المشروع الكبير.

ولهذا فإن مشروعاً عقارياً كبيراً يجب ألاي قف فقط بعدد الأبراج أو الوحدات السكنية التي سيبنها، وإنما بعدد ففى العمل التي يخلقها، وحجم السكن المحلي فيه، ونسبة لمعاد المشروع عى العمالة والخبرك السورية، وحجم الخصم التي يوفرها، ومضى مساهمته في تشييط قطعت البنية والمنفعة والنقل والخصم.

وهنا يمكن الاستغلة من القريدك التي شلكت كفلة اليد العمالة السورية، عى أن ت تربهم هذه الشكلة إف ففى فعالية لإعادة إعمار السوريين في حورة الإنتاج؛ الصلبي أن كون المشاريع القليلة مئة لإعادة إعمار الإنسان السوري في حورة الإنتاج، وليس مجرد سوق استهلاكية جديدة.

المواطن هو معيار نجاح المرحلة الاقتصادية

التحي الكبير لمم القطاع السوري لا يقتل فقط في جب الاستثمار، وإنما في جل المواطن يشعر بنتيجة الاستثمار.

فالمواطن اليوم يريد أن يى تهناً في حذاه، وففى العمل، والكهرباء والمياه والطاقة، والسكن، والتعليم والصحة، والقدرة عى الوصول إف الغذاء والخصم.

صحيح أن سوريا شمت مؤشركت حسن قتصلي، وأن البك المحلي يوجد بشارك إف تعفٍ تدريبي، منها حسن النقل الداخلي وارتفاع حكة المواصف والطيران، وزيلة إنتاج النفط والغاز، وترجع القضم مقارنة بالعالم السابق، مع حسن تدريبي في سعر صرف الليرة منذ نهاية 2024. لكن البك نفسه يؤكد أن الظروف القلمية لا تزال مقبولة وأن المظهر مرتفعة، وأن التعافي ما زال معوضاً للصعك الإقليمية.

هنا يجب التفريق بين تهن الشركات الكلية وتحسن مستوى معيشة المواطن.
قد يرتفع الاستثمار، وقد تحسن الإيرادات، وقد يتحسن سعر الصرف، كل ذلك لا يعني تلقائياً أن
الأسرة السورية أصبحت قادرة على تلبية احتياجاتها.
لذلك فإن المرحلة المقبلة تحتاج إلى معادلة واضحة:
استثمار + إنتاج + وظائف + خدمات + حلول = تعافٍ اقتصادي حقيقي.

□

مشكلة الرواتب لا تحل بزيادة الرواتب وحدها

رفع الأجور خطوة مهمة، وقد أعلنت الحكومة في آذار/مارس 2026 زيادة الرواتب والأجور العامة بنسبة 50 بالمئة، مع زيادات قطاعات تخصصية.
لكن المشكلة أوسع من الرقم الشهري للراتب.
إذا ارتفعت كلفة الكهرباء والطاقة والنقل والاتصالات والغذاء والسكن بوتيرة أسرع من ارتفاع الأجور، فإن الزيادة الاسمية لا تتحول بالضرورة إلى تحسن حقيقي في القوة الشرائية.
لذلك تحتاج السياسة الاقتصادية إلى العمل على مسارين متوازيين:
الأول: زيادة الدخل والأجور والحوافز والإنتاجية.
والثاني: خفض كلفة المعيشة من خلال زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات والطاقة والنقل والمنفعة.
وهذا يعني أن الاستثمار المباشر والعربي والحوالي يمكن أن يؤدي دوراً مهماً إذا وُجد جزء منه في القطاعات التي تخفض كلفة الاقتصاد نفسه: الطاقة، النقل، المياه، الزراعة، الخدمات الغذائية، الخدمات التحويلية، الخدمات اللوجستية، التكنولوجيا والاتصالات.
• من العقار إلى التنمية المكاملة
سوريا بحاجة إلى مسكن، ولإسكان مسكن ذات أسعار يمكن أن تتحملها الطبقة المتوسطة وذوو الدخل المحدود.
ولهذا فإن مشاريع المدن والتجمعات العمرانية يمكن أن تكون فرصة لمعالجة أزمة السكن، لكن بشرط وجود شرائح متنوعة من الوحدات السكنية، وعدم تحول التنمية العمرانية إلى مشاريع موجهة حصراً إلى شرائح النخبة حذراً.
والمشروع الناجح هو الذي يربط السكن بالمدسة والمركز الصحي والنقل والعمل والخدمات والتنمية.
في أننا لا نحتاج إلى «أبنية» فقط، بل إلى مجتمعات عمرانية مكاملة.
والمثل الآخر الذي يستحق الانتباه هو ما يُطرح في المدينة المنمية بوسيلة من تطوير للبنية التحتية المنمية وإشراك ضاحية سكنية مكاملة؛ لأن الربط بين المدينة والسكن والخدمات يوفر نموذجاً قريباً إلى التنمية المكاملة من المشروع المنفصل.

□

الاستثمار يحتاج إلى حولة قوية إدارياً

جب الاستثمار لا يتوقف على حجم الفس المتاحة. الاستثمار يريد أن يعرف:

كم يستغرق الترخيص؟
ماهي الضرائب؟
كيف يحصل على الأرض؟
كيف يحول الأموال؟
كيف يهيئ استثماره؟
كيف يملأ النظم إذا وقع؟
ماهي ضمانات العقد؟

وماهي الجهة التي يرلجها عنها تواجه مشكلة؟
ولهذا فإن تطوير الإدارة الحكومية لا يقل أهمية عن جذب الاستثمار نفسه.
وقد ركز الحوار الوطني للقطر الخلل الذي ظمته الحكومة السورية وبرنلج الألم المتحة

الإجمالي خلال 2026 على قضايا البيئة القانونية والتنظيمية والتمويل والضرائب والوصول إلى الأسواق والعمالة والوظائف والإصلاحات المطلوبة لجعل سوريا أكثر قابلية للاستثمار. كما جرى بحث قانون الاستثمار رقم 114 وآليات حماية المستثمر وتسهيل الإجراءات.

وهذه نقطة جوهرية: المستثمر يحتاج إلى حولة مفضة، والمواطن يحتاج إلى حولة قادرة، والثلاثين يلتقيان في إصلاح الإدارة العامة.

من الاستثمار الخارجي إلى تكوين القطاع المحلي السوري

هناك خطر آخر يجب الانتباه إليه: ألا تتحول مرحلة إصلاح البعير إلى قفصا يعتقد جورة مفضة على الشركات الخارجية بينما يبقى القطاع المحلي السوري ضعيفاً.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشير إلى أن القطاع المحلي السوري قرر شحة خلال سنوات الحرب، وأن إصلاحه تشيطة تتطلب سياسات متفككة وحولز وبيئة تنظيمية تشجع الاستثمار والمفاسة

العدالة.

لذلك يجب أن يكون كل استثمار كبير برنامج وضع للتوريد المحلي، والتدريب، ونقل التكنولوجيا، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وشرك المستثمر المحلي في الداخل والخارج.

هنا تأتي أهمية حصة المستثمرين السوريين في الدلل والقرب إلى العوة والمشاركة في بناء بلهم، وهي الفكرة التي كها محمد العبار في حديثه حول شجيع المستثمرين السوريين على

الاستثمار في سوريا.

الأمم المتحدة والقطاع المحلي والحولة: مثلث التعافي

الملت أن القش حول مستقبل القفصا المحلي لم يعد محصوراً بين الكوة والمستثمر الأجنبي.

ففي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2026 بحث هيئة الاستثمار السورية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صم الأولويات التنموية والاستثمارية، وتطوير البيئة الاستثمارية، وحماية الصناعات السورية القائمة، وصم المشاريع التنموية والمستدامة.

وهذا يمكن أن يشكل مساراً مهماً إذا تحول إلى قفصا عمل:

الحولة تحدد الأولويات، والقطاع المحلي ينفذ ويستثمر، والمؤسسات الحولية توفر الخبرة والتمويل والحصم الففي والحصانات حيث يلزم.

□

وبذلك لا يصبح الاستثمار ههنا بذاته، وإنما أداة لتنفيذ خطة وطنية للتعافي.

ماذا نريد من العلاقة السورية-الإماراتية؟

العلاقة الاقتصادية السورية-الإماراتية يمكن أن تتوسع من العقارات والسليحة إلى حصة مسارات

رئيسية:

- 1. البنية التحتية واللوجستيات: الموانئ والنقل والمنطق الاقتصادية وسلاسل الإمداد.
- 2. الطاقة: الكهرباء والطاقة المتجددة والنفط والغاز والصناعات المرتبطة بها.
- 3. السكن والتنمية العمرانية: من مسكن ميسرة مكلمة الخدمات.
- 4. الإنتاج والتصدير: الصنعة والزراعة والصناعات الغذائية وربط المنتج المحلي بالأسواق

الإقليمية.

- 5. القفصا الجديد: التكنولوجيا والرقمنة والخدمات المالية والاتصالات والسليحة

الحديثة.

وهنا يمكن أن تكون الإمارات إحدى بوابت سوريا إلى شبكة أوسع من رؤى العمل والخبرة والأسواق العربية والعالمية، وليس مجرد مستثمر مفرد.

□

الختبار الحقيقي يبدأ بعد توقيع الاتفاق

سوريا اليوم أمام فوض، ولكن الفوض ليست ضمانة.

الختبار الحقيقي يبدأ بعد توقيع الاتفاقيات: كم مشروما سيفنفذ؟ كم وظيفة سيخفف؟ كم مصنعا سيعمل؟ كم ميغاطا قفصيا ستنتج؟ كم وحدة سكنية ميسرة ستبف؟ كم شركة سورية ستحل في سلاسل التوريد؟ وكم سيداد الإنتاج والمصادرات؟

ههذه الأسئلة التي يجب أن تصج جزءاً من الخطب القفصالي الجديد.

فالخج لا يقلل بعد الاتفاقيات الموقعة، وإنما بعد المشاريع التي انقلت إلى التنفيذ، وللا بعد المشاريع المفضة فقط، وإنما بما تكته من أثر على حيلة النسل.

سوريا تبحث اليوم عن حلقة إعمار حقيقية، ومن اقتصاد قادر على خلق فرص العمل، ومن قطاع خبز قوي، ومن إدارة حكومية أكثر كفاءة، ومن كهرباء ومياه وطاقة وختمت مسقرة، ومن سكن مناسب، ومن قوة

شرائية أفضل.

ومن هنا فإن العلاقة السورية-الإماراتية يمكن النظر إليها كجزء من مسار عربي أوسع للحلقة هي سوريا في محيطها القضيي، بالتوازي مع علاقاتها الخليجية والعربية والحيوية.

كن الهدف النهائي يجب أن يبقى وهداً :

أن تتحول سوريا من بلد يبحث عن تمويل للحلقة الإعمار إلى بلد ينتج ويستثمر ويصدر ويخلق فرص

العمل.

وهذا تحديداً يجب الاستثمار الإماراتي والعربي والحيوي ليس مجرد رأس مال يحل سوريا، بل جزءاً من عملية بناء اقتصاد سوري جديد، يكون فيه المواطن هو المستفيد النهائي من النمو، ويكون الحولة هي المنظم والمعلن، ويكون القطاع الخاص شريكاً في الإنتاج والتنمية، ويكون المشاريع الكبرى نقطة انطلاق لسلال واسعة من فرص العمل والإنتاج.

فإذا نجحت سوريا في تحويل الاتفاقيات إلى مشاريع، والمشاريع إلى إنتاج، والإنتاج إلى وظائف، والوظائف إلى حل، والحل إلى تحسين في مستوى المعيشة، عنها فقط يمكن القول إن مرحلة التعافي بدأت تتحول إلى خطة اقتصادية حقيقية.

الرابط اليهي للمقال



SCAN TO READ

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=15075